

## اعلان باهيا بشأن السلامة الكيميائية

أولاً: نحن الشركاء المشاركون في المحفل الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية، اجتمعنا في السلفادور، باهيا، البرازيل في الفترة من ١٥-٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ في محفلنا الثالث. ونحن، بصفتنا ممثلين للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من قطاع الصناعة ومجموعات الصالح العام والمجموعات المعنية بمصلحة العلم ومصالح العمال:

نعيد تأكيد التزامنا، باعلان ريو بشأن البيئة والتنمية بما في ذلك المبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة وبناء القدرات والحصول على المعلومات والنهج التحوي؛

نكرر التزامنا بالفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ معترفين بالتحديات التي تواجه السلامة الكيميائية كما جرى النص عليها في ريو عام ١٩٩٢؛

نحيط علماً بالتقدم الذي تم احرازه منذ انشاء محفلنا عام ١٩٩٤؛

نشدد على الدور الأساسي الذي تقوم به الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في التنمية المستدامة وفي حماية صحة الانسان والبيئة؛

ندرك أن على سائر القطاعات أن تعمل معا في اطار رؤيتنا المشتركة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

نقر بأن لمختلف البلدان احتياجات مختلفة في العمل من أجل تحقيق السلامة الكيميائية؛

ندرك أهمية توفير المساعدة الفنية والمالية ونقل التكنولوجيا الى البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية بغية تنفيذ أولويات المحفل لما بعد عام ٢٠٠٠؛

وندرك أن ما نعرفه عن آثار التعرض للمواد الكيميائية مازال ناقصا، وأن الحاجة قائمة لمواصلتة البحث واليقظة، وأن المخاطر الجديدة ستتطلب استجابات جديدة، وأن التعاون أساسي لوضع سياسات وبنى أساسية مناسبة لإدارة المواد الكيميائية في كل البلدان، وأن الجمهور المطلع هو دعامة حيوية لما ينبغي عمله.

ثانياً: لهذا، فإننا ندعو حكوماتنا وقطاع الصناعة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالصالح العام والنقابات والمؤسسات العلمية والمنظمات الدولية والجمهور الى التحرك والانضمام اليها في جهودنا المشتركة من أجل تحقيق الأولويات التي قررنا استعراضها في المحفل الرابع والمحفل الخامس وما بعدهما:

- ١- تشجيع التعاون العالمي من أجل تعزيز ادارة المواد الكيميائية، ومنع التلوث، والزراعة المستدامة، واستحداث عمليات ومواد ومنتجات أنظف؛
- ٢- زيادة تدفق المعلومات عن الاستخدام السليم للمواد الكيميائية، وعن المخاطر المحتملة المرتبطة بانتاجها واطلاقها في البيئة وتصريفها وعن سبل تجنب هذه المخاطر أو الحد منها؛
- ٣- ضمان تمتع كل البلدان بالقدرة على الادارة السليمة للمواد الكيميائية لاسيما من خلال تنسيق السياسات والتشريعات والبنى الأساسية الوطنية؛
- ٤- التصديق على الاتفاقيات والاتفاقات القائمة المتعلقة بالمواد الكيميائية وتنفيذها وضمان تحقيق تنسيق يتسم بالكفاءة والفعالية بين سائر المنظمات والأنشطة المتصلة بسلامة المواد الكيميائية؛
- ٥- تعبئة الموارد لمعالجة مشكلات السلامة الكيميائية التي تتطلب استجابة واجراءات منسقة على الصعيد الدولي ومنها الاتجار غير المشروع بالمنتجات السامة والخطرة؛
- ٦- تعزيز امكانيات الحصول على المعلومات والمعارف والمهارات في مجال السلامة الكيميائية اقراراً بحق المجتمعات بأن تعرف عن المواد الكيميائية في البيئة وفي أن تشارك مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلامة الكيميائية التي تؤثر عليها.

ثالثاً: والمشاركون اذ يشعرون بالارتياح لأن الكثير قد تحقق، فإنهم يتفقون على أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه اجازاً للمقاصد التي عددها الفصل ١٩ لاسيما:

- ١- وأن بلدانا عديدة مازالت تسعى من أجل انشاء البنى الأساسية الضرورية للسلامة الكيميائية بما في ذلك انشاء آليات تنسيق وطنية ووضع موجزات وطنية وتنفيذ خطط عمل وطنية؛

٢- وأن معايير السلامة الكيميائية في أنحاء كثيرة من العالم ماتزال دون ما هو مطلوب لتوفير حماية مناسبة لصحة الانسان والبيئة؛

٣- وأن الموارد المالية التي يجري جمعها على الصعيد الدولي والتي تتوافر على الصعيد المحلي غير كافية لإدارة المخزونات الكثيرة من مبيدات الآفات القديمة والمواد الكيميائية الخطرة القديمة التي مازالت موجودة في مختلف أصقاع العالم ولتصريفها؛

٤- وأن التقييمات الدولية للمواد الكيميائية لم تحقق حتى الآن الأهداف التي حددها المحفل الأول عام ١٩٩٤.

رابعاً: ورغبة منا، نحن المشاركين، في البناء على ما تحقق من تقدم حتى اليوم وفي الوفاء بالأهداف التي جرى تحديدها في عدد من المحافل وفي السلفادور خلال المحفل الثالث، فإننا نعلن التزامنا بما يلي:

١- أن نعمل معا كشركاء في هذا الجهد المشترك معترفين بالمساهمات القيمة التي يتوجب على كل منا تقديمها من أجل بلوغ أهدافنا؛

٢- أن نركز على التعاون والتنسيق على سائر الصعد وأن نعزز تآزرها من خلال تقاسم الاهتمامات والخبرات وتقاسم الموارد؛

٣- أن نلتزم بحلولاً ابتكارية لمشكلات السلامة الكيميائية وأن نسعى بنشاط للتوصل إليها؛

٤- أن نبحث عن طرق للحصول على موارد أفضل وأكثر انتظاماً تمكن من معالجة الأولويات التي حددها المحفل الثالث والأهداف التي وضعها؛

٥- وأن نجهد كي يبدأ في أسرع وقت ممكن بدء سريان المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلامة الكيميائية التي مازالت قيد التفاوض أو التي لم تدخل حيز التنفيذ.

خامساً: ورغبة منا في تركيز طاقاتنا ومواردنا وقياس تقدمنا فإننا نلتزم، حسب الاقتضاء، وبدعم من البلدان المانحة والمنظمات الدولية، بتحقيق عدد من الأهداف لاستعراضها في المحفل الرابع والمحفل الخامس على الوجه المبين بالانفصیل في الوثيقة الصادرة عن محفلنا الثالث بعنوان أولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠. وحرصاً على وضع هذه الأولويات نصب أعيننا فإننا ندرج فيما يلي قائمة بالأهداف الأساسية على نحو مختصر:

ينبغي:

بحلول عام ٢٠٠١:

- أن تكون الاتفاقية الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة قد اعتمدت.

بحلول عام ٢٠٠٢:

- أن تكون معظم البلدان قد وضعت، من خلال عملية تشمل الأطراف المتعددة المعنية، موجزات وطنية عن ادارة المواد الكيميائية، وكفلت تنسيق الادارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعيد الوطني، وعينت مراكز تنسيق وطنية.
- أن يكون سبعون بلداً أو أكثر قد نفذ نظاماً تهدف الى الوقاية من الحوادث الصناعية الكبرى ونظماً للاستعداد للطوارئ والتصدي لها.
- أن تكون قد أنشئت مراكز لمكافحة السموم في ثلاثين بلداً أو أكثر من البلدان التي ليست لديها مراكز من هذا القبيل وأن يكون قد جرى تعزيز هذه المراكز في سبعين بلداً آخر على الأقل.

بحلول المحفل الرابع عام ٢٠٠٣:

- أن تكون اتفاقية روتردام قد دخلت حيز التنفيذ.
- أن يكون النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات قد اعتمد.
- أن تكون شبكة تبادل المعلومات عن بناء القدرات من أجل الادارة السليمة للمواد الكيميائية قيد التشغيل الفعال.
- أن يدرس المحفل توصيات من أجل منع الاتجار غير المشروع بالمنتجات السامة والخطرة وأن تكون البلدان قد وضعت استراتيجياتها الوطنية.
- أن يكون قد تم اعداد تقرير عن مشكلة مبيدات الآفات السمية المزممة وعن تركيبات مبيدات الآفات الشديدة الخطر يقترح خيارات للادارة السليمة.
- أن تكون جميع البلدان قد قدمت تقارير عن مبادرات الحد من المخاطر التي اضطلعت بها بشأن مواد كيميائية خطيرة أخرى.

بحلول عام ٢٠٠٤:

- أن تكون قد توافرت توصيات لوضع مبادئ مشتركة ونهج منسقة بشأن طرائق معالجة المخاطر في معايرة سمية معينة.
- أن يكون قد استكمل تقييم ألف خطر كيميائي جديد وأُنِيحت التقييمات للجمهور في الوقت المناسب.
- أن تكون معظم البلدان قد اعتمدت اجراءات تضمن حمل المواد الكيميائية معلومات مناسبة وموثوقة عن السلامة.

- أن تكون معظم البلدان قد وضعت استراتيجيات متكاملة وسليمة بيئياً لإدارة الآفات والنواقل.
- أن تكون معظم البلدان قد وضعت خطط عمل للإدارة السليمة لمخزونات مبيدات الآفات القديمة وغيرها من المواد الكيميائية الخطرة وأن يكون بلدان اثنان على الأقل في كل اقليم من أقاليم المحفل قد شرعا في تنفيذ خطط عملهما.
- أن تكون اتفاقية الملوثات العضوية الثابتة قد دخلت حيز التنفيذ بعد اعتمادها عام ٢٠٠١.
- أن يكون بلدان آخران في كل اقليم من أقاليم المحفل قد أنشأ سجلاً لاطلاق الانبعاثات ونقلها أو جردا بالانبعاثات.

بحلول عام ٢٠٠٥:

- أن تكون خمسة بلدان على الأقل في كل اقليم من أقاليم المحفل قد وضعت ترتيبات كاملة من أجل تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية الخطرة.
- أن تكون معظم البلدان قد وضعت سياسات وطنية تهدف الى تحسين ادارة المواد الكيميائية.

فيما بعد المحفل الخامس (المتوقع عقده عام ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٦)

- أن يكون النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات قد أصبح قيد التشغيل الكامل.
- أن يكون لدى معظم البلدان في كل اقليم من أقاليم المحفل ترتيبات تشغيلية قائمة كاملة لتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة.